



السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر

د. بشار احمد العراقي

كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

على الرغم من الحسنات الكبيرة والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهائلة التي شملت معظم بلدان العالم، فما زال الفقر باقيا الأمر الذي دعا معظم الباحثين والمفكرين والاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين إلى الاهتمام والتفكير به وعلى مختلف المستويات الدولية والقومية والمحلية، في محاولة للوقوف على عوامل ومسببات انتشاره، والسير باتجاه الوصول إلى شتى السبل التي تحد من وجوده واتساع رقعته ونموه، من خلال استخدام السياسات الاقتصادية الملائمة والتي تشكل السياسة المالية إحدى أهمها. من هنا جاء هدف البحث في محاولة توضيح الدور الذي يمكن أن تمارسه تلك في التأثير على معدلات الفقر في البلدان النامية ومن خلال استخدام التحليل القياسي. ومن خلال النظرة الشمولية للنتائج التجريبية اتضح ضعف السياسة المالية في التأثير الايجابي في معدلات الفقر في البلدان النامية.

المقدمة

لا يمكن النظر إلى الفقر بعده ظاهرة أبدية مرتبطة ومتأصلة بالحضارات الإنسانية ظهر بفعل عوامل بيولوجية يتوارثها الأفراد والمجتمعات، ولا هي نتاج أخطار ظرفية في ممارسات معينة يمكن تفاديه، وإنما هي نتاج أنماط تاريخية محددة في العلاقات التي تربط بين مكونات المجتمع نفسه، وتحكم جوهر منطق النظام المكيف له، وبالتالي فظاهرة الفقر هي حالة مزمنة، وإن كانت أكثر تشددا في بعض الظروف، واطرف في ظروف أخرى، لها أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية لا يخلو منها أي مجتمع إنساني، وإن اختلفت درجة تطوره ومستوياته تبعا لهذا المجتمع أو ذاك في ضوء معايير تختلف



من مجتمع إلى آخر، دون المساس بالحد الأدنى من الفقر الذي لا يخلو منه أي مجتمع.

ونظرا إلى ما يتسم به من تعددية وتعقيد الأبعاد والأسباب والآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد عد الفقر احد أهم التحديات الجادة للقيم الإنسانية والأمان الاجتماعي والرقمي الحضاري التي تواجهها المجتمعات والحكومات والنظريات الاقتصادية والاجتماعية منذ أقدم العصور، نتيجة العلاقات السببية المتبادلة بينه وبين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسببة له والمتأثر به.

وعلى الرغم من الحسنات الكبيرة والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهائلة التي شملت معظم بلدان العالم، فما زال الفقر باقيا ضمن حدود المشكلة الإنسانية الأهم، وهو ما دعا معظم الباحثين والمفكرين والاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين إلى الاهتمام والتفكير، على مختلف المستويات الدولية والقومية والمحلية، بمحاولة الوقوف على عوامل ومسببات انتشاره، والسير باتجاه الوصول إلى شتى السبل التي تحد من وجوده واتساع رقعته ونموه، من خلال استخدام السياسات الاقتصادية الملائمة والتي تشكل السياسة المالية إحدى أهمها والتي تمارس تأثيرها فيه عن طريق قناتي النمو الاقتصادي والتباين في توزيع الدخل.

مما تقدم تتبع أهمية الدراسة التي تحاول التركيز على إحدى المشاكل الرئيسية التي تعاني منها البلدان النامية والمتمثلة بالفقر بإبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السلبية التي تنعكس على المجتمع، مما يتطلب السعي باتجاه إيجاد السياسات الملائمة الكفيلة بتخفيض مستوياته وتحديد مدياته وتقليص آثاره. فضلا عن تأكيدها على الدور الذي يمكن أن تمارسه السياسة المالية في تحقيق ذلك.



وعليه فان **مشكلة البحث** عدم قدرة البلدان النامية وعلى الرغم من استخدامها للسياسات الاقتصادية المختلفة ومنها السياسة المالية على معالجة مشكلة الفقر والحيلولة دون استمرار وجودها بمعدلات مرتفعة.

واستنادا لما تقدم فقد **هدف البحث** إلى محاولة توضيح الدور الذي يمكن أن تمارسه السياسة المالية بأدواتها الرئيسية المتمثلة بالسياسة الانفاقية والسياسة الايرادية في التأثير على معدلات الفقر في البلدان النامية مع استشراف نموذج كمي للأثر الذي يمكن أن تتركه السياسة المالية في معدلات الفقر والكشف عن آليات حصول ذلك.

واستكمالا لذلك انطلق البحث من **فرضية** أساسية تتمثل بقدرة السياسة المالية وبأدواتها الرئيسية المتمثلة بالإيرادات والنفقات العامة في التأثير الايجابي في معدلات الفقر من خلال تأثيرهما على كل من النمو الاقتصادي والتباين في توزيع الدخل.

ولإثبات فرضية البحث وتحقيق أهدافه الرئيسية فقد تم الاعتماد في **منهجيته** على المنطلقات النظرية والدراسات التطبيقية التي تناولت السياسة المالية وعلاقتها بمعدلات الفقر، والتي دعمت بالتحليل القياسي، وبالاعتماد على بيانات المقطع العرضي للمتغيرات المستخدمة في البحث

أولا: التأسيس النظري والمفاهيمي للسياسة المالية

شكل التطور الذي شهده علم المالية العامة في فكرته وأهدافه ووسائله وما صاحبه من توسيع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، المصدر الأساسي لتعدد مفاهيم السياسة المالية وتنوعها، إلا أنها رغم ذلك لم تبتعد كثيرا عن كونها مجموع الإجراءات والتدابير والتوجهات والأساليب والأطر المدروسة والمعتمدة من قبل الحكومة بقصد إحداث التأثير الملائم في أداء الاقتصاد القومي وبهدف تحقيق النتائج المرسومة التي تعكس تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه والمتعلقة بأسلوب ونمط تخصيص الموارد



وحجم الطلب الكلي وتوزيع الدخل ومستوى التشغيل والنمو الاقتصادي والمستوى العام للأسعار ومن خلال التوفيق بين أهداف المجتمع المتعارضة وسبل تحقيقها بفعالية وعلى النحو المرغوب، وباستخدام مجموعة من الأدوات والوسائل.

وتعد الإيرادات والنفقات العامة الأدوات الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق الأهداف السابقة، حيث تعبر الأداة الأولى منها عن جميع الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من مصادر محددة ومعروفة لتغطية نفقاتها العامة سواء كانت إيرادات اقتصادية (أملاك الدومين) والتي تشمل الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، أو إيرادات سيادية (الضرائب والرسوم) والتي تتكون من الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لما لها من حق السيادة، أو إيرادات انتمائية (القروض العامة) والتي تعرف بالمبالغ النقدية التي تقترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض. وتشكل الإيرادات الانتمائية أحد مصادر الإيرادات العامة الذي تزايدت أهميتها في السنوات الأخيرة في معظم دول العالم وخاصة النامية منها نظرا لما تعانيه من نقص في موارد تمويلها الذاتية^(١).

أما النفقات العامة التي تشكل الأداة الثانية من أدوات السياسة المالية فإنها تشير إلى جميع المبالغ التي تنفقها أو تصرفها أو تدفعها الحكومة إلى مؤسسات أو أفراد أو جماعات مقابل الحصول على سلع أو خدمات إنتاجية أو استهلاكية وكذلك المبالغ التي تدفعها الدولة كفوائد القروض الحكومية من أجل انجاز الأنشطة والأعمال المنوطة بها وتقديم الخدمات إلى المواطنين أو شراء السلع والخدمات التي تمكنها من تقديم خدماتها أو



لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة^(٢).

وتسعى السياسة المالية بعدها إحدى مكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة ومن خلال استخدام أدواتها الرئيسية هذه إلى تحقيق جملة من الأهداف تمثل الغايات الأساسية التي تجاهد السياسة الاقتصادية العامة للدولة إلى تحقيقها بفاعلية وعلى النحو المطلوب، ونظرا لتعارض بعض تلك الأهداف فإن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدولة تلعب دورا كبيرا ومهما في تحديد أولويات الأهداف الواجب تنفيذها. فبالرغم من تشابه أهداف السياسة المالية في جميع الدول سواء كانت دول نامية أو متقدمة إلا أن هناك اختلافا في أولويات الأهداف التي ينبغي تحقيقها وكذلك في طبيعة الوسائل المستخدمة في تنفيذ هذه الأهداف، استنادا إلى التباين في مستويات التقدم والتخلف التي تميز البلدان المختلفة.

وتتمثل أهم الأهداف الأساسية التي تحاول السياسة المالية الوصول إليها بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعبر عن حالة الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتجنب التقلبات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو اقتصادي حقيقي في الناتج القومي يتناسب واحتياجات الاقتصاد، كما تسعى السياسة المالية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وإجراء التغييرات الجوهرية في المتغيرات والمؤسسات الاقتصادية والتكنولوجية والديموغرافية والاجتماعية والسياسية بحيث تعمل على تجهيز البلدان بمعطيات ومؤسسات تمكنها بالتالي من اكتساب قدرة إنتاجية ذاتية مرتفعة ومتزايدة تسمح برفع مستوى الإنتاج بشكل متواصل وبمقدار مرموق، يتيح بالتالي للمواطنين فرصة الحصول على مستويات معيشية وظروف حياة أفضل وفرص عمل مرضية ومستمرة التحسن^(٣) وإيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين



مستمر لنوعية الحياة فيه^(٤). فضلا عن ذلك تعمل السياسة المالية على إعادة توزيع الدخل القومي بصورة أكثر كفاءة ويسرا وفقا للهيكل المرغوب فيه وباتجاه رفع مستوى الدخل الحقيقي للفئات الفقيرة ليتجاوز دخلهم الشخصي المحدد وفق لقوى العرض والطلب وبالتالي تقليل درجة التفاوت بين دخولهم ودخول أقرانهم في المجتمع^(٥).

من جانب آخر وفي ظل التطورات الكبيرة الحاصلة في مهام الدولة وأهدافها والتي ينبغي تأمينها، شهدت السياسة المالية باعتبارها مرادفا ومرافقا لتطور الفكر المالي الذي يعد جزءا من الفكر الاقتصادي تقدما ملحوظا. ففي الوقت الذي اقتصرت مهام الدولة على توطيد الأمن الداخلي والخارجي وإقامة العدالة بين الأفراد قيدت السياسة المالية في إطار الحيادية، أما عندما تطورت مهام الدولة لتشمل كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية توسع دور السياسة المالية لتصبح سياسة مالية متدخلة.

ففي ظل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي السائد خلال الفترة ما قبل ظهور الكينزية والقائم على قانون ساي للأسواق " كل عرض يخلق الطلب الخاص به" (Supply creates its own demand) الذي يعد الركن الأساسي الذي قامت عليه النظرية الكلاسيكية فقد تم تحديد دور السياسة المالية في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة فضلا عن تأكيدهم على ضرورة المحافظة على توازن الموازنة. وهم بذلك يؤكدون على أن السياسة المالية هي سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغير في الأوضاع الاقتصادية القائمة، فالتغير في الإنفاق الحكومي و/أو الضرائب بالزيادة أو النقصان ليس لهما أي تأثير على الطلب الكلي أو الناتج أو المستوى العام للأسعار نتيجة لتأثير ما يعرف بأثر الإزاحة (Crowding out) حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي الممول عن طريق بيع السندات العامة إنما يدفع سعر الفائدة إلى الأعلى بالقدر الكافي ليزاحم قدرا مساويا



من الإنفاق الخاص (استهلاك زائدا استثمار) وبالتالي سيعمل على تثبيطه^(٦).

أما كينز فإنه يرى أن الطلب الكلي الفعال (الذي يعد محور النظرية الكينزية وعمودها الفقري) هو الذي يحدد مستوى الناتج والدخل القوميين ومن ثم حجم الاستخدام والبطالة. فالتغيرات في حجم العرض الكلي (الناتج الكلي) ومن ثم الدخل الكلي يتحدد بصورة أساسية بالتغيرات الحاصلة في الطلب الكلي الفعال^(٧). غير أن الطلب الكلي قد لا يتطابق بالضرورة مع العرض الكلي، فاختلافهما قد يسبب حالة من عدم التوازن تنعكس بشكل انكماش اقتصاديا أو تضخما، وبالتالي طاقة إنتاجية فائضة وبطالة في عناصر الإنتاج، أو ارتفاعا في المستوى العام للأسعار. ونظرا لكون الطلب الكلي الفعال لا يتحدد تلقائيا عند مستوى الاستخدام الكامل^(٨) وما يسببه ذلك من استمرارية الاقتصاد للبقاء ولفترة طويلة في حالة اقل من مستوى الاستخدام الكامل دون أن يحفز القوى الداخلية بأحداث ملموسة نحو الانتعاش فكان لزاما على الدولة التدخل لمعالجة الاختلالات التي قد تصيب الاقتصاد القومي وذلك من خلال التأثير على الطلب الكلي الفعال، فهي (الدولة) الجهاز الوحيد القادر على إحداث هكذا تأثير. وليتغير دور الدولة من دولة حارسة كما رآها الكلاسيك إلى دولة متدخلة كما يراها كينز. وبذلك اخرج الفكر الكينزي السياسة المالية من حيادها الكلاسيكي لتصبح أداة هامة في تحقيق التوازن الاقتصادي^(٩).

أما مؤيدو النظرية النقودية (النقوديون) فقد راو أن السياسة المالية عاجزة عن التأثير في المستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي على الأقل في المدى القصير، وان عدم استخدامهم للسياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع في النشاط الاقتصادي واعتقادهم بان الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل الدولة بشكل واسع. ففي ذلك يشير فريدمان إلى أن وضع موازنة الدولة في حد ذاته ليس



له تأثير هام لا على الدخل النقدي ولا على الانكماش أو على التذبذبات الدورية، وفي أفضل الأحوال يكون له تأثيرا مؤقتا ومن المنتظر أن يكون ثانويا، ويبين فريدمان والنقوديين أن السياسة المالية بحد ذاتها غير فعالة بدرجة كبيرة والعنصر المهم هو ما يحدث لكمية عرض النقود، فلا يحتمل أن تكون السياسة المالية ذات فاعلية إلا بمصاحبة سياسة نقدية ملائمة^(١٠). حيث يرى النقوديون إن عدم فعالية السياسة المالية تشير إلى تلك السياسات المالية التي لا يصاحبها تغيرات في عرض النقود، فتخفيض الضرائب أو الزيادة في الإنفاق الحكومي الممول من خلال السندات العامة لن يكون له إلا تأثيرا ضعيفا على الدخل النقدي والأسعار والنتائج الحقيقي في المدى القصير وربما في بعض الحالات يمتد إلى ثلاث سنوات^(١١). في حين أن تمويل عجز الموازنة عن طريق إصدار نقدي جديد سيكون له تأثيرا مزدوجا أحدهما نقديا يتمثل بزيادة عرض النقد وآخر ماليا يتمثل بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب.

فيرى النقوديون أن عجز الموازنة لن يكون له اثر معتدل على الطلب الكلي إلا إذا صاحبه تغير في العرض النقدي وفي هذا يشير فريدمان إلى أن عجز الموازنة قد ارتبط دائما بالتضخم الذي ليس من المفروض أن يحدث، ذلك أن التضخم الناشئ من عجز الموازنة يعتمد على كيفية تمويل هذا العجز. فإذا تم وهو غالبا ما يحدث، تمويله من خلال الإصدار النقدي فليس ثمة ريب أن ذلك يؤدي إلى التضخم. أما إذا ما تم تمويله بالاقتراض من الناس فسوف تنشأ ضغوط تضخمية ضئيلة، ومع ذلك فإن أثرها الرئيس يتمثل في تحقيق أسعار أعلى للفائدة. فالسياسة المالية التوسعية التي لا يصاحبها تغير في عرض النقود (الاقتراض الحكومي) سوف تؤدي إلى رفع أسعار الفائدة ومن ثم تقيد الإنفاق الخاص. فمن وجهة نظر النقديين فإن التوسع في الاقتراض الحكومي من سوق الأرصدة المالية المتاحة نتيجة لحدوث عجز في الموازنة العامة سيسبب ارتفاعا في الطلب على تلك



الأرصدة ومن ثم ارتفاعا في أسعار الفائدة. ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض في الإنفاق الخاص (الاستثمار والاستهلاك الخاص) وهو ما يعرف "بالأثر الانكماشى لعجز الموازنة" وكلما كان هذا الأثر قويا كلما فقدت السياسة المالية كثيرا من تأثيرها. من جانب آخر ينكر النقديون أن تحقيق فائض في الموازنة يفرض قيودا قويا على معدل النمو، فنتيجة لفائض الموازنة ينخفض طلب الحكومة على الأرصدة المتاحة للإقراض مما يولد ضغطا لخفض سعر الفائدة، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق الخاص الذي يلغي إلى حد كبير القيود التي يفرضها فائض الموازنة على النشاط الاقتصادي. وعليه يرى النقديون أن السياسة المالية تمارس تأثيرا غير مباشر على الطلب الكلي من خلال سعر الفائدة والطلب على النقود على عكس الكينزيون الذين يرون أنها تمارس تأثيرا مباشرا على الطلب الكلي^(١٢).

من جانب آخر فقد تبنت المدرسة النقودية ما عرف بفكرة التزاحم الاستثماري (اثر المزاحمة) (Crowding out effect) على اعتبار أن تطبيق سياسة مالية توسعية من قبل الحكومة تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال مما يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص ويقلل من فاعلية السياسة المالية التوسعية، فالسياسة المالية التوسعية تقتضي زيادة الإنفاق الحكومي أو تقليل الضرائب أو الاثنين معا أي زيادة العجز في الميزانية العامة. ومن أجل تمويل هذا العجز تقوم الحكومة عادة بالاقتراض من خلال إصدار سندات حكومية جديدة أو اذونات خزانة في الأسواق المالية تتنافس فيها مع القطاع الخاص على رؤوس الأموال فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي ارتفاع تكلفة الاقتراض وانخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص مما يؤثر سلبا على الطلب الكلي وهو تأثير معاكس للسياسة المالية التوسعية^(١٣).



أما نظرية التوقعات الرشيدة التي تستند على فرضيتين أساسيتين أولهما هي مرونة الأسعار والأجور أما الثانية فهي أن الناس يستخدمون جميع المعلومات المتاحة لديهم بكفاءة. وتشير الفرضية الأولى إلى أن الأسعار والأجور تتكيف بسرعة طبقاً لتوازن العرض والطلب. في حين تعبر الفرضية الثانية عن أن الأفراد يشكلون توقعاتهم على أساس أفضل المعلومات المتاحة لديهم وعلى استخدامهم لمبادئ النظرية الاقتصادية، مبتعدين بذلك عن التوقعات المتحيزة، وهو ما يعني ضمناً أن الأفراد يفهمون طريقة عمل الاقتصاد وكيفية سير برامج الحكومة وسياساتها، فليس للحكومة القدرة في هذه الحالة على خداع الناس^(١٤). فمؤيدو هذه النظرية يرون أنه لو توافرت المعلومات والحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة وأرادت الحكومة أن تتخذ سياسة مالية معينة من أجل تحقيق هدف محدد فإن توقعات الأفراد وتكيفهم مع هذه السياسة سوف يضعان قيوداً على فاعلية هذه السياسة. حيث يقر أصحاب هذه النظرية أن أمام كل وحدة اقتصادية كما معيناً من المعلومات تمكن من استخدامها بكفاءة عالية في بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية فضلاً عن كونهم يقران بمرونة الأجور والأسعار ووضوح الأسواق لما من شأنه الحفاظ على حالة السوق في توازن مستمر. وهو ما قاد أنصار هذه المدرسة إلى التوصل إلى أن الوحدات الاقتصادية عقلانية للسياسة الاقتصادية الحكومية بفعل ما تحصل عليه من المعلومات وما تكسبه من خبرة عن المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن ستكون قادرة على التوقع الصحيح والواقعي لتلك المتغيرات وتكيف أفعالهم بشكل يلغي أو يشل تماماً هذه السياسات، وبالشكل الذي يفشل محاولات الحكومة لاستخدام سياساتها لتحقيق أهداف معينة، وبالتالي لن يكون هناك لمثل هذه التغيرات في السياسة الحكومية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان ولا سيما في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد كالإنتاج والاستخدام، فباستخدام سياسة مالية أو نقدية توسعية من قبل الحكومة ستدفع الأفراد لتوقع ارتفاع الطلب الكلي وتوفير



فرص أكثر للعمل وارتفاع الأسعار والأجور، وهو ما يقود العمال الذين يمتلكون القدرة في صياغة التوقعات العقلانية للسعي والإصرار من أجل الحصول على أجور أعلى متناسبة مع توقعاتهم بارتفاع الأسعار، إلا أن ذلك سيحد من الطلب على الأيدي العاملة وبالتالي فإن سياسة الحكومة التوسعية سوف تبوء بالفشل ولن تحقق الغرض المنشود منها^(١٥). وبالمثل إذا ما توقع الأفراد تخفيض الضرائب كإجراء لتنشيط الطلب الاستهلاكي، فإن التوقع العقلاني لذلك هو ضرورة حصول عجز في الموازنة العامة للدولة الذي ينبغي تغطيته أو تسديد الدين في حالة قيام الحكومة بالإقراض عن طريق زيادة الضرائب في المستقبل. لذلك فإن السلوك العقلاني وفق هذه التوقعات يقتضي المحافظة على مستوى الاستهلاك الحالي واستخدام أية زيادة في الدخل المتاح نتيجة لتخفيض الضرائب لأغراض الادخار بدلاً من زيادة الطلب الاستهلاكي لمواجهة زيادة الضرائب في المستقبل، وفي هذه الحالة تصبح سياسة الحكومة التوسعية عديمة الجدوى^(١٦).

أما اقتصاديات جانب العرض فإنها تؤكد على دور السياسة المالية في تحديد النمو الاقتصادي والعرض الإجمالي، ويستند تحليلهم في ذلك على أن تخفيض معدلات الضريبة سوف تؤدي إلى تشجيع الأفراد على العمل لفترة أطول وعلى بذل جهد أكبر مما يزيد من مستويات الإنتاج، كما يمكن أن يؤدي إلى إغراء المنشآت من أجل القيام باستثمارات كبيرة في الأبحاث وفي المعدات والمصانع الجديدة، فضلاً عن أن إمكانية الإقلال من الوقت والموارد المبذولين في إيجاد منفذ للتهرب من الضريبة وإن استغلال هذه المنافذ سوف يستثمر الكثير من الأنشطة الإنتاجية. من جانب آخر يؤكد اقتصاديو جانب العرض على إن التخفيضات الضريبية ستعمل على رفع معدلات الادخار، فعن طريق تخفيض الضرائب على الدخل الناشئ عن رأس المال تستطيع الحكومة زيادة عائد رأس المال بعد اقتطاع الضريبة وبذلك تشجع الادخار الذي يعتبر وفق اقتصاديو جانب العرض من



الأنشطة الهامة جدا في تحفيز الاستثمار وتشجيعه، وهو ما يؤدي بالتالي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد^(١٧).

ويعتقد بعض اقتصاديو جانب العرض وعلى رأسهم آرثر لافر أن التخفيضات الضريبية قد ترفع من الإيرادات الضريبية. حيث انه وحسب منحنى لافر (Laffer curv) فان التخفيضات الضريبية سوف تتسبب في ارتفاع كبير لمستوى النشاط الاقتصادي الذي يخلق بدوره مزيدا من الزيادة المقابلة في الإيرادات الضريبية^(١٨). بتعبير آخر يرى اقتصاديو جانب العرض أن معانات الاقتصاديات الرأسمالية من وجود بطالة وطاقات عاطلة غير مستخدمة يمكن أن تحل من خلال العمل على زيادة الإنتاج التي ستجر معها زيادة في الدخل، وتخلق طلبا مساويا للزيادة في العرض، ومن ثم يتحقق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي بطريقة آلية. ويتم تحقيق هذه الآلية من خلال توفير الأمان والحرية المطلقة لهم، وتهيئة الأموال اللازمة لنشاطهم والعمل على زيادة حوافزهم للإنتاج والاستثمار من خلال تقليل الضرائب على الثروة ورأس المال، وهو ما يقود إلى إنعاش الاقتصاد القومي. حيث يزداد الإنتاج والدخل وتنخفض معدلات البطالة ويتحقق الاستخدام الكامل تلقائيا، وسيؤدي كل ذلك إلى تقليل الإنفاق الحكومي الذي كانت تخصصه الدولة في مجال الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة والإعانات الاجتماعية، وهو ما يقود إلى ارتفاع دخل الدولة من الضرائب كنتيجة مباشرة لزيادة حجم النشاط الاقتصادي والدخل والنتائج القوميين، وهنا تتوازن الموازنة العامة للدولة وتقل الضغوط التضخمية التي كانت تنجم عن عجز الموازنة^(١٩).

ثانيا: آليات تأثير السياسة المالية في معدلات الفقر.

تؤكد معظم التجارب الدولية على قدرة النمو الاقتصادي السريع والمتواصل في الحد من الفقر، حيث أن تقليص معدلات الفقر غالبا ما



يتطلب موارد اقتصادية لا يمكن توفرها دون تحقيق معدلات نمو مستمرة ومرضية^(٢٠). ولقد أظهرت معظم الدراسات المتعلقة بأثر النمو الاقتصادي في الفقر أن البلدان التي تمتلك معدلات نمو متوسطة وسريعة قادرة على خفض نسبة الفقراء، إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية بعض البلدان على تحقيق نجاحات كبيرة في التقليل من معدلات الفقر في أي معدل نمو مفترض، كما لا ينفي فشل بعض البلدان في تخفيض مستويات الفقر على الرغم من نجاحها في تحقيق معدلات نمو ليست بالسالبة. غير أن جميع المهتمين بالدراسات الخاصة بالفقر يؤمنون بأن النمو الاقتصادي يعد العامل الأكثر فاعلية في تحقيق معدلات منخفضة في الفقر^(٢١). وعليه فإن النمو الاقتصادي، وإن كان شرطاً ضرورياً مهماً لتقليص الفقر، إلا أنه لا يعد شرطاً كافياً لتحقيق ذلك ما لم يقترن بسياسات اقتصادية تعيد توزيع الدخل باتجاه تقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وتوليد آلية مضادة لآليات الإفقار، حيث أن ارتفاع متوسط دخل الفرد، بافتراض بقاء تفاوت الدخل على حاله، سيقود إلى الحد من الفقر. ويصبح تأثير النمو سلبياً، مما يحدث توسعاً في انتشار الفقر كما ونوعاً، عندما يصاحبه تدهور في توزيع الدخل. وعليه فإن التباين في توزيع الدخل يمكن أن يمارس دوراً مهماً في توسيع دائرة الفقر. حيث أشارت معظم الدراسات الاقتصادية إلى أن سوء توزيع الدخل والثروات شكل أحد العوامل التي ساهمت تاريخياً في ظهور الفقر وتعميقه، وإن أي محاولة لتقليص التباين في الدخل ربما يقود إلى تخفيض معدلات الفقر بصورة واضحة. وبالتالي فإن اختلال التوازن في المتغيرات الاقتصادية التي تعمل على إعادة توزيع الدخل باتجاه تعزيز التباين سينعكس سلباً على الفقر بحيث يزيد من معدلاته^(٢٢). وتأكيداً على ما تقدم فقد أشار تودارو إلى ذلك بقوله "أن وجود الفقر في أي دولة يعتمد على عنصرين أساسيين هما المستوى المتوسط للدخل القومي ودرجة عدم المساواة في توزيع ذلك الدخل. فإنه ولأي مستوى معطى من نصيب الفرد



من الدخل القومي، فان مزيدا من عدم المساواة في توزيع الدخل يعكس درجة كبيرة من تفشي الفقر. وانه ولأى توزيع معطى للدخل فان انخفاض مستوى الدخل يعكس درجة عالية أيضا من الفقر^(٢٣).

من هنا تتبع أهمية السياسة المالية في التأثير على الفقر وذلك من خلال تأثير أدواتها المتمثلة بالإنفاق العام والضرائب في الفقر عن طريق تأثيرهما في كل من النمو الاقتصادي والتباين في توزيع الدخل.

١. آليات تأثير الإنفاق العام في النمو الاقتصادي والتباين في توزيع الدخل

تستخدم الدولة الإنفاق الحكومي كأحد أدوات سياستها المالية من اجل تأدية وظائف معينة ولبلوغ أهداف وغايات الاقتصادية واجتماعية محددة يعد تخفيض معدلات الفقر من أبرزها. ويمارس الإنفاق الحكومي تأثيره في تخفيض معدلات الفقر من خلال تأثيره في كل من النمو الاقتصادي والتباين في توزيع الدخل القومي.

وتتمثل قدرة الإنفاق الحكومي في التأثير على النمو الاقتصادي، الذي يعبر عن الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي مع ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، من خلال إمكانيته في إحداث النمو المرغوب في الناتج المحلي الإجمالي، والذي ينعكس في تأثيره على محدداته الأساسية وعن طريق نوعين من العوامل، تتمثل الأولى بالعوامل المادية التي تشكل المقدرة الإنتاجية للبلد وتتمثل الثانية بالعوامل الاقتصادية التي تتناول الطلب الكلي الفعال.

ويمارس الإنفاق الحكومي تأثيره في المقدرة الإنتاجية للبلد من خلال قناتين تتمثل الأولى بتكوين رأس المال الثابت وتتمثل الثانية بإنتاجية عناصر الإنتاج، ويتخذ هذا التأثير اتجاهين احدهما مباشر من خلال قدرة الإنفاق الحكومي في التحول بكفاءة وفعالية إلى رأس مال منتج وآخر غير



مباشر من خلال التأثير في إنتاج الأعوان الاقتصاديين واستهلاكهم والتفاعلات في سوق العمل والتأثير في المستوى العام للأسعار. وسواء كان التأثير مباشرا أو غير مباشر فإن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد، وفقا لما متوفر من العوامل الإنتاجية. فاستنادا إلى طروحات النظرية الكلاسيكية الحديثة فإن المكونات الأساسية لدالة الإنتاج هي العمل (L) ورأس المال (K) والتكنولوجيا (مجملة إنتاجية عوامل الإنتاج) (A) والتي صيغت وفقا لأكثر دوال الإنتاج شيوعا (دالة كوب دوكلاص (Function Cobb- Douglas) كما يلي:

$$Y = A \cdot L^{\alpha} \cdot K^{1-\alpha}$$

فالحكومة قادرة على أن تمارس دورا ايجابيا في النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها في إنتاجية عوامل الإنتاج. وقد طور Barro هذه الفكرة سنة ١٩٩٠ مبينا أن نشاطات الحكومة هي مصدر النمو الداخلي مفترضا دالة إنتاج اتخذت الصيغة التالية:

$$Y = A L^{\alpha} K^{\beta} G^{\mu}$$

وبافتراض ثبات الطلب الكلي فإن الإنفاق الحكومي يمكن أن يكون له آثار فعالة على المقدرة الإنتاجية للمجتمع من خلال قناتي الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري، فزيادة الإنفاق الاستثماري سيسبب ارتفاعا في تكوين رأس المال الذي يعمل على زيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد، كما أن الإنفاق الاستهلاكي هو الآخر يمارس تأثيرا ايجابيا في المقدرة الإنتاجية للمجتمع ولكن بشكل اقل وضوحا من الإنفاق الاستثماري وذلك من خلال تأثيره على هيكل الإنتاج.

ويمكن للمعادلة السابقة أن توضح لنا مدى مساهمة الإنفاق الحكومي في تشكيل دالة الإنتاج وكما يلي:

$$\Delta Y/Y = \Delta A/A + \beta \cdot \Delta K/K + \alpha \cdot \Delta L/L + \mu \cdot \Delta G/G$$

حيث تشير المعادلة إلى أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تحديده من خلال معدل النمو في إنتاجية عوامل الإنتاج ($\Delta A/A$)



ومعدل النمو في رأس المال ($\Delta K/K$) ومعدل النمو في العمل ($\Delta L/L$) ومعدل النمو في الإنفاق الحكومي ($\Delta G/G$) وبالتالي فان اثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي يتجلى من خلال دوره في التأثير على إنتاجية مجمل عناصر الإنتاج باعتباره يؤثر في كل من العمل ورأس المال (رأس المال المادي ورأس المال البشري). فالإنفاق الحكومي يمكن أن يمارس تأثيره في زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال:

- الإنفاق الاستثماري الذي يساهم في تكوين رأس المال الثابت عن طريق المشاريع الإنتاجية العامة التي تنعكس مباشرة على نمو الناتج الإجمالي.
- الإنفاق التحويلي ذي الطابع الاقتصادي الذي يعمل على توجيه عناصر الإنتاج من قطاع إلى آخر أو من منطقة إلى أخرى بهدف إحداث تنمية متوازنة.
- الإنفاق التحويلي الاجتماعي الذي يهدف إلى رفع إنتاجية العمل من خلال مساهمته في تطوير عائد عناصر الإنتاج الأمر الذي ينعكس على زيادة الإنتاج الإجمالي.

من جانب آخر فان الإنفاق الحكومي يمارس تأثيره في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تأثيره في الطلب الكلي الفعال (بشقيه الاستهلاكي والاستثماري) باعتباره جزءا هاما منه، حيث أن ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي ينعكس بشكل ارتفاعا في حجم الطلب الكلي الفعال وبالتالي ارتفاعا في مستوى التشغيل وفي مستوى الناتج المحلي الإجمالي^(٢٤)، فضلا عن ذلك فان هناك تأثيرا غير مباشر للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي من خلال التأثير على الطلب الكلي الفعال يتم من خلال ما يعرف بمضاعف الإنفاق الحكومي، حيث ينتج عن الإنفاق الحكومي المباشر أثارا متتابة ومتوالية على الدخل القومي نتيجة لتتابع الدخل النقدية الناتجة عن الإنفاق الحكومي مسببة زيادة في الدخل والناتج تفوق الزيادة الحاصلة في الإنفاق الحكومي^(٢٥).



أما الاتجاه الآخر الذي يمارس من خلاله الإنفاق الحكومي تأثيره في الفقر فيتم عن طريق قناة التباين في توزيع الدخل القومي ومن خلال اتجاهين يمر الأول من خلال تأثيره في هيكل توزيع الدخل، أي الكيفية التي يوزع فيها الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية المختلفة وهو ما يعرف بتوزيع الدخل الشخصي، في حين يمر الآخر من خلال الكيفية التي يوزع بها الدخل القومي بين الفئات المكونة له وهو ما يسمى بالتوزيع الوظيفي للدخل. ويسبق الاتجاه الثاني الاتجاه الأول فالإنفاق الحكومي يؤثر في هيكل توزيع الدخل القومي في مرحلتين، المرحلة الأولى وهي ما تعرف بمرحلة التوزيع الأولي للدخل القومي، حينما توزع الدولة دخولا نقدية على عناصر الإنتاج الذين ساهموا في توليد الناتج الحكومي من السلع والخدمات، ويأخذ هذا التوزيع أسلوبين، أسلوب مباشر عند قيام الدولة بتحديد عوائد عناصر الإنتاج (الأجور، سعر الفائدة، الربح، الأرباح)، وأسلوب غير مباشر من خلال تحديد أسعار السلع المنتجة أو أسعار المواد الأولية. والمرحلة الثانية وهي ما تعرف بمرحلة إعادة توزيع الدخل القومي، والتي تشهد إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل القومي عندما يتعارض توزيع الدخل مع أهداف المساواة والعدالة، ويتم ذلك بأشكال عدة منها النفقات التحويلية الاجتماعية النقدية والنفقات التحويلية الاجتماعية العينية والنفقات التحويلية الاقتصادية^(٢٦).

٢. آليات تأثير الضرائب في النمو الاقتصادي والتباين في توزيع الدخل

تتباين قدرة الضرائب في التأثير على النمو الاقتصادي بين الايجابية والسلبية تبعا لطبيعة التأثيرات التي يمكن أن تمارسها في المتغيرات الاقتصادية الكلية (الادخار والاستهلاك والاستثمار) وتأثيرها في اتجاه وكمية عناصر الإنتاج ونوعيتها. فاستخدام الضرائب بوصفها أداة لتوجيه الاقتصاد القومي باتجاه الاستثمارات المرغوبة، ومن خلال الحوافز



والإعفاءات والامتيازات من جهة أخرى تعمل في اتجاه زيادة الناتج المحلي الإجمالي. كما تعمل الضرائب الكمركية المفروضة على السلع المستوردة على رفع معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توفير الحماية له ورفع قدرته التنافسية المحلية، فضلا عما تقدم فقد تؤدي الضرائب إلى آثار توسعية في الإنتاج من خلال ما يعرف بالضريبة المحفزة، إذ يلجأ المنتجون تدفعهم رغبتهم في المحافظة على دخولهم السابقة قبل فرض الضريبة إلى خفض نفقات إنتاجهم من جهة ومحاولة رفع مستويات إنتاجيتهم من خلال الاستثمار الأمثل لعناصر الإنتاج وهو ما يسبب بالنتيجة رفع معدلات نمو الناتج الحقيقي وتوسعه. كما تعد الضرائب نوعا من الادخار الإجباري الهدف منه تمويل عملية النمو الاقتصادي واستغلال الفوائض المالية للمجتمع وتوجيهها نحو تيار الاستثمار المنتج^(٢٧).

إلا أنه من جانب آخر قد يكون للضرائب آثار سلبية على الناتج المحلي الإجمالي كون الضرائب المرتفعة على الدخل قد تضعف من حوافز العمل والإنتاج لدى الأفراد على عكس المعتدلة منها التي تعمل على زيادة إنتاجهم لتعويض ما يلحق دخولهم من نقص نتيجة الضريبة. كما إنها تؤثر سلبا على الإنتاج من خلال تأثيرها في تقليص حجم الاستهلاك من السلع الضرورية الناتج عن انخفاض الدخل بسبب الضريبة والذي ينعكس على قدرة الأفراد على العمل، فضلا عن ذلك تمارس الضريبة تأثيرا سلبا على الإنتاج من خلال تأثيرها في حجم الاستثمار الذي يعتمد على حجم الادخار والتي تنخفض بدورها نتيجة للضريبة^(٢٨). حيث تعمل الضرائب على تخفيض مدخرات القطاع الخاص وبالتالي التراكم الرأسمالي ومن ثم إبطاء النمو الاقتصادي، إلا أنها من جهة أخرى قد تمارس عكس هذا الأثر في كونها تزيد من الادخار الحكومي ومن ثم تكوين رأس المال وبالتالي تشجيع النمو الاقتصادي، إلا أن زيادة النمو الاقتصادي الناتج عن اثر إنفاق



حصيلة الضريبة يكون اكبر من انخفاض النمو الاقتصادي الناتج عن اثر الضريبة بفعل مضاعف الموازنة المتوازنة^(٢٩).

أما ما يتعلق بأثر الضرائب على توزيع الدخل القومي، فقد أكد التحليل الاقتصادي على قدرة الضرائب على ممارسة دورا فاعلا ومهملا في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة من المجتمع من خلال فرض ضريبة مباشرة تصاعدية على أصحاب الدخل المرتفعة أو ضرائب غير مباشرة على سلع الأغنياء وإعادة تحويلها إلى أصحاب الدخل المنخفضة من خلال النفقات التحويلية أو من خلال تمويل الخدمات العامة التي تستفيد منها الفئات محدودة الدخل أو الطبقات الفقيرة^(٣٠). وفي هذا الصدد يوضح صندوق النقد الدولي وجهة نظره حول التأثيرات التوزيعية في إطار برامج التكيف الهيكلي، في أن توسيع نطاق الضرائب المباشرة سيكون له آثار توزيعية لصالح الطبقات الفقيرة، في حين أن الضرائب الغير مباشرة على السلع والخدمات الاستهلاكية هي ابعد ما يكون عن تحقيق العدالة وذات تأثيرات توزيعية عكسية، ما لم يدخل عليها طابع التشخيص كالتمييز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية، لتولد تأثيرات توزيعية لصالح الفقراء^(٣١).

ثالثا: نمذجة آليات تأثير السياسة المالية في معدلات الفقر

بناء على ما تقدم واستنادا للطروحات النظرية لطبيعة تأثير السياسة المالية في الفقر، ولإثبات فرضية البحث، وبهدف صياغة تشخيص كمي لإلية انتقال اثر السياسة المالية في معدلات الفقر، فقد اعتمدت مجموعة من المتغيرات الاقتصادية كمتغيرات تفسيرية (توضيحية) ينعكس تأثيرها على المتغير المعتمد المتمثل بمعدلات الفقر لمجموعة من البلدان النامية والذي اتخذ متغيره الصيغة التالية:



- معدل الفقر (Y)

يشير معدل الفقر إلى أعداد الفقراء كنسبة من إجمالي عدد السكان. ويعد هذا المعيار ابسط وأسهل مقاييس الفقر شيوعا وتعبيرا عن ظاهرة تفشي الفقر وانتشاره في المجتمع كونه يعبر عن الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع.

أما المتغيرات التفسيرية التي تعكس اثر السياسة المالية في تفسير التغيرات الحاصلة في معدلات الفقر فقد اتخذت الصيغ التالية:

١. الإنفاق العام (X_1).

وقد عبر عنه بمعدل نمو الإنفاق العام.

٢. الضرائب (X_2).

والذي عبر عنه بمعدل نمو الضرائب.

٣. التباين في توزيع الدخل القومي (X_3).

نظرا لكون معامل جيني من أكثر المقاييس الرقمية شيوعا في الاستخدام للتعبير عن درجة التفاوت في توزيع الدخل وأسهلها فهما فقد اعتمد لتفسير مدى تأثير التفاوت في توزيع الدخل في معدلات الفقر.

٤. معدل النمو الاقتصادي (X_4).

نظرا إلى قابليته الواسعة في إعطاء صورة واضحة عن الأداء الكلي للاقتصاد وعده المقياس الشامل لجميع مخرجات الدولة من السلع والخدمات، وعد نموه الأساس في تخفيض معدلات الفقر، استخدم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن النمو الاقتصادي.

وفي إطار تقدير وتحليل تأثير السياسة المالية بأدواتها المتمثلة الإنفاق العام والضرائب فضلا عن النمو الاقتصادي والتباين في توزيع الدخل في معدلات الفقر لمجموعة من البلدان النامية، واستنادا إلى الجانب النظري الذي أكد في معظم الأدبيات الاقتصادية



على ذلك فقد تم الاستعانة بنموذج الانحدار الخطي المتعدد وباستخدام بيانات المقطع العرضي لمجموعة من البلدان النامية^(٣٢) لتقدير معالم التأثيرات المباشرة التي مارسها كل من الإنفاق العام والضرائب والنمو الاقتصادي والتباين في توزيع الدخل على معدلات الفقر وباستخدام البرمجية الجاهزة (Minita). وبعد إدخال المتغيرات السابقة في النموذج القياسي التالي:

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4$$

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وبتطبيقها على الصيغة الخطية كبديل عن الصيغ الأخرى واستناداً إلى نتائجها الأفضل تم الحصول على قيم معاملات

العلاقات الاقتصادية التي توضح طبيعة التأثير الذي تمارسه المتغيرات التفسيرية على المتغير المعتمد وتحت مديات معنوية مقبولة^(٣٣)، وكما أدرجت في المعادلة التالية:

$$Y = - 44 + 0.618 X_1 + 1.52 X_4$$

$$t = (-3.14) \quad (5.22) \quad (2.92)$$

$$R - sq = 48.7 \% \quad R - sq (adj) = 45.1 \%$$

$$F = 13.7$$

يتضح من المعادلة المقدره إن المتغيرات التوضيحية الداخلة في النموذج والمتمثلة بالإنفاق العام (X1) ومعدل النمو الاقتصادي (X4) قد نجحا في تفسير أكثر من ٤٥% من

التغيرات الحاصلة في معدلات الفقر في البلدان النامية تاركنا للمتغيرات الأخرى النسبة المتبقية

من تمام الـ ١٠٠ للتغيرات الحاصلة في معدله، عاكستا بذلك أهمية نسبية متوازنة لمتغيرات اقتصادية أخرى لا تقل أهمية عن المتغيرات الاقتصادية الداخلية وربما تتجاوزها تؤثر في معدلات الفقر لم يتم إدخالها في النموذج والتي تتمثل بالمتغيرات الخارجية.



من جانب آخر يتبين من المعادلة المقدره الناتجة من العمل التجريبي إن معدلات الفقر قد خالف المنطق الاقتصادي بانجذابه سلبيا تجاه التغيرات الحاصلة في معدل نمو الإنفاق العام، فالزيادة في معدل الإنفاق العام بمقدار وحدة واحدة يسبب ارتفاعا في معدلات الفقر بمقدار 0.618 عاكسا بذلك الاتجاه غير الايجابي للإنفاق العام نحو الفئات الفقيرة، وإنما محايا للفئات الغنية من المجتمع. كذلك فقد أثبتت النتائج التجريبية الأثر الايجابي الذي يمارسه التباين في توزيع الدخل (المعبر عنه بمعامل جيني) في معدلات الفقر وهو ما يتوافق مع المنطق الاقتصادي، فزيادة التباين في توزيع الدخل بمقدار وحدة واحدة يسبب ارتفاعا في معدلات الفقر بمقدار 1.52% وهو بذلك يؤيد فكرة الاتجاه الايجابي الذي يمارسه التباين على معدلات الفقر. كما أثبتت نتائج العمل الكمي فشل كل من الضرائب النمو الاقتصادي في اجتياز الاختبارات القياسية والإحصائية فضلا عن الاقتصادية في إثبات تأثيرها في معدلات الفقر في البلدان النامية. وربما يعود ذلك إلى ضعف النظام الضريبي في هذه البلدان من جانب، واتجاه النمو الاقتصادي نحو فائدة الفئات البعيدة عن خط الفقر إلى الأعلى. وبناء على ما تقدم ومن خلال النظرة الشمولية للنتائج التجريبية يتضح ضعف السياسة المالية وبأدواتها الرئيسة في التأثير الايجابي في معدلات الفقر في البلدان النامية.

impact mechanisms the Fiscal policy in poverty rates

Dr. Bashar Ahmed A- Iraqi

Assistant Professor

Department of Financial and
Banking Sciences



College of Administration and
Economics
University of Mosul

Abstract

Although economic and social and political enormous that included most countries of the world, there is still poverty continue within the humanitarian problem. For that reasons, the most researchers, intellectuals, economists, sociologists and politicians are great attention for causes of spread and working to stopping and limit of growth it. For obtain that, the use of appropriate economic policies and which constitute fiscal policy one the most important and which exert their effects which through their effects in the variables of economic growth and variation in the distribution of income. The objective of this study is to try to clarify the role of fiscal policy which included the expenditure and returns policies to influence in poverty in developing countries. We are use of econometrics analysis, relying on data variables used in the study. The study explain the weak fiscal policy and main tools in positive impact in poverty rates in developing countries.

الهوامش

(1) العلي، عادل فليح، ٢٠٠٢، المالية العامة والتشريع المالي، الدار الجامعية للطباعة والنشر،

الموصل، ص ٦٧-٦٨.

(٢) نفس المصدر، ص ٣٥-٣٦.



- (٣) الصانغ، يوسف، ١٩٨٢، التنمية العربية والمثلث الحرج، المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤١، بيروت، لبنان، ص ٢٩.
- (٤) عبدالرحمن، أسامة، ١٩٩٧، تنمية التخلف وإدارة التنمية، إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (٣٢)، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص ١٧.
- (٥) تودارو، ميشيل، ٢٠٠٦، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبدالرزاق، دار المريخ، الرياض، ص ٢٤.
- (٦) خليل، سامي، ١٩٩٤، نظرية الاقتصاد الكلي، المفاهيم والنظريات الأساسية، الكتاب الأول، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، ص ٢٠٤.
- (٧) ج. أكلي، ١٩٨٠، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، ترجمة عطية مهدي سليمان، الجزء الأول، الجامعة المستنصرية، بغداد، ص ٢٣٣.
- (٨) العلي، عادل فليح، طلال محمود كداوي، ١٩٨٨، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص ٦١.
- (٩) المحجوب، رفعت، ١٩٧١، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلدان الآخذة بالنمو، ص ١٨٩-١٩٠.
- (١٠) سيجل، باري، ١٩٨٧، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقاد، ترجمة طه عبدالله منصور و عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد، دار المريخ، الرياض، ص ٤٧٩.
- (١١) خليل، سامي، مصدر سابق، ص ٨١٢-٨١٣.
- (١٢) جوارتيني، جيمس، ريجارد استروب، ١٩٩٩، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبدالرحمن وعبدالعظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، ص ٤٢٩-٤٣٢.
- (١٣) علي، عبدالمنعم السيد، نزار سعد الدين العيسى، ٢٠٠٤، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ٤٣٣.
- (١٤) سامويلسون، بول، ويليام د. نوردماسوس، ٢٠٠١، الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ٦٤٢.
- (١٥) مانسفيلد، أدوين، ناريمان بيهرافيش، ١٩٨٨، علم الاقتصاد، ترجمة مركز الكتب الأردني، عمان، الأردن، ص ٣٩٥.
- (١٦) علي، عبدالمنعم السيد، نزار سعد الدين العيسى، مصدر سابق، ص ٤٤٦.
- (١٧) مانسفيلد، أدوين، ناريمان بيهرافيش، مصدر سابق، ص ٣٩٨.



- (١٨) ايدجمان، مايكل، ١٩٨٨، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض.
- (١٩) زكي، رمزي، ١٩٨٥، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ص ٨٤.
- (٢٠) نجى بفيرمان، ١٩٨٧، الأزمة الاقتصادية والفقراء في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، التمويل والتنمية، حزيران / يونيو، ص ٣٤.
- (٢١) جوزيف سستلنز، ٢٠٠٣، العولمة ومساوئها، ترجمة فالح عبدالقادر حلمي، بيت الحكمة، بغداد، ١٠٢.
- (٢٢) عبدالمجيد، احمد فتحي، ٢٠٠٤، اثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في دول نامية مختارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص ٣٤.
- (٢٣). تودارو، مصدر سابق، ص ٩٣.
- (٢٤) عايب، وليد عبدالحميد، ٢٠١٠، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص ١٣٦-١٣٨.
- (٢٥) ناشد، سوزي عدلي، ٢٠٠٩، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص ٨١.
- (٢٦) سماعيل، عوض فاضل، ٢٠٠٣، نظرية الإنفاق الحكومي، دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، العراق، ٣٦٧.
- (٢٧) الجبوري، فاطمة إبراهيم خلف، ٢٠٠٧، اثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي لعينة من البلدان (نفطية وغير نفطية) للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص ٤٩.
- (٢٨) العلي، مصدر سابق، ص ١٤٤.
- (٢٩) الإدريسي، عبد السلام، ١٩٨٦، التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة البصرة، ص ٣٣١.
- (٣٠) عبدالحميد، عبدالمطلب، ٢٠١٠، اقتصاديات المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ص ٣٠٠.

(٣١) Addison· Tony. and Robert Osei, 2002, Taxation and Fiscal Reform in Ghana; United Nations University UNU-WIDER. Wider Discussion Paper· no. 2001/97, September 2001



(٣٢) البلدان النامية المستخدمة في التقدير القياسي هي الأردن، الجزائر، المغرب، تونس، مصر، استونيا، بلغاريا، أوكرانيا، جورجيا، بولندا، هنكاري، رومانيا، بيلاروسيا، الفلبين، الهند، باكستان، نيبال، سريلانكا، هندوراس، تايلند، جامايكا، غواتيمالا، نيكاراغوا، أوغندا، كمبوديا، كينيا، كوستاريكا، شيلي، لايفيا، السلفادور، بوليفيا، ملدوفا.

(٣٣) من اجل التقدير الكمي تم استخدام برمجية (Minitab) الجاهزة مستعينين بها للوصول إلى أفضل الصيغ بالاختبارات الإحصائية والقياسية المتمثلة ب:

- اختبار t عند مستوى معنوية ٥ %.

- اختبار F .

- اختبار معامل التحديد $R - sq$ ومعامل التحديد المعدل $R - sq (adj)$.